

تواصل التكاليف المخصصة لدعم المواد الأساسية تقلصها، وذلك بفضل رفع الدعم عن المحروقات، ويرتقب أن تستمر في منحها التنازلي بعد دخول قرار رفع الدعم التدريجي عن السكر حيز التنفيذ في الأسبوع الثاني من الشهر الجاري على أبعد تقدير.

قرار رفع الدعم سيدخل حيز التنفيذ في الأسبوع الثاني من يناير

دعم السكر كلف صندوق المقاصة

أكثر من 310 مليار سنتيم في 2015



أخبار اليوم

في الوقت الذي تستعد فيه الحكومة لتفعيل قرار رفع دعمها النهائي عن السكر، من خلال مرسوم يتوقع صدوره في الأسبوع الثاني من الشهر الجاري، يجدر المتابع الموقر وكيفية تدبير هذا القرار. كشفت معطيات صادرة عن صندوق المقاصة أن قيمة الدعم الموجه إلى مادة السكر شهدت ارتفاعاً طفيفاً يوازي الارتفاع المسجل في كمية استهلاك السكر بأنواعه: السكر المقرط والقالب وحبيبات السكر، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين يناير ونونبر 2015 تقدر بـ 0.88 في المائة. وبلغ دعم السكر المستهلك ما يناهز 3.162 مليون درهم خلال 11 شهراً من سنة 2015، مقابل 3.134 مليون درهم سنة 2014. أما بالنسبة إلى دعم السكر بين شهري أكتوبر ونونبر من سنة 2015، فقد ارتفع بنسبة 11.13 في المائة. ويمثل استهلاك حبيبات السكر حصة 56 في المائة من القيمة الإجمالية المستهلكة لمادة السكر، سواء فيما يخص سنة 2014 أو سنة 2015.

أما بالنسبة إلى دعم السكر الخام المستورد، فإنه تآثر بانخفاض الأسعار الدولية، حيث بلغت الإيرادات الناجمة عن استيراد السكر الخام لسنة 2015 ما يناهز 222 مليون درهم، مقابل 199 مليون درهم في عام 2014، وذلك بعد الهبوط القياسي الذي عرفته أسعار السكر في الأسواق الدولية العام الماضي.

وفي تفاصيل التقرير الأخير الصادر عن صندوق المقاصة المتعلق بالفترة ما بين يناير ونونبر الماضي، بلغت أدايات صندوق المقاصة خلال سنة 2015، ما قدره 14.316 مليون درهم مقابل 30.670 مليون درهم مقارنة مع سنة 2014، أي بنسبة انخفاض بلغت 53 في المائة. في حين بلغت مستحقات الدعم، حوالي 621 مليون درهم، شكلت فيها قيمة غاز البوطان ما يناهز 347 مليون درهم، والسكر ما يقرب 274 مليون درهم. وحسب معطيات متعلقة بتفقات المقاصة إلى حدود نونبر الماضي، فقد حققت مستحقات الدعم انخفاضاً كبيراً بنسبة 84 في المائة، مقارنة مع الفترة نفسها من سنة 2014، حيث كانت قد وصلت إلى 3.837 مليون درهم نهاية السنة الماضية. وبلغت تجمعات المقاصة المتعلقة بدعم مادتي غاز البوطان والسكر، إلى غاية 30

في المائة من دعم استهلاك غاز البوطان، مقابل 16 في المائة فقط، من الدعم الخاص بقنينة 3 كيلوغرامات.

أما فيما يخص التعويض على نقل غاز البوطان، فقد بلغ 239 مليون درهم، بارتفاع يقدر بـ 4 في المائة، مقارنة مع الفترة نفسها من سنة 2014، وهذا راجع بالأساس إلى ارتفاع طفيف للاستهلاك 14.1 في المائة.

وعلى صعيد آخر، بلغ دعم الواردات من مادة غاز بوطان ما يناهز 435 مليون درهم خلال الفترة نفسها من سنة 2015، مقابل 501 مليون درهم للفترة نفسها من سنة 2014، مع العلم أن ملفات الاستيراد غير كاملة.

بلغ دعم استهلاك غاز البوطان في 2015 ما يعادل أكثر 700 مليار سنتيم

درهم خلال الفترة نفسها من سنة 2014، مسجلاً بذلك انخفاضاً يقدر بـ 5.749 مليون درهم، وانخفاضاً نسبياً يقدر بـ 44 في المائة، ويرجع ذلك إلى التآثر المزودج للارتفاع الطفيف الذي عرفه الاستهلاك بنسبة 2 في المائة، وكذا إلى انخفاض أسعار الدعم الأحادي بنسبة 46 في المائة. أما بالنسبة إلى دعم غاز البوطان بين شهري أكتوبر ونونبر عام 2015، فقد ارتفع بنسبة 8 في المائة، ويرجع هذا النحى التصاعدي، أساساً، إلى ارتفاع الأسعار 9.49 في المائة وانخفاض الكميات المستهلكة بنسبة 1.31 في المائة. ويمثل دعم قنينة 12 كيلوغراماً 84

نونبر من سنة 2015، ما يناهز 10.828 مليون درهم موزعة على 7.214 مليون درهم خصصت لتوزيع غاز البوطان، و239 مليون درهم لنقله، ثم 435 مليون درهم للاستيراد. أما التفقات المخصصة للسكر، فقد بلغت 3.162 مليون درهم (أكثر من 310 مليار سنتيم). ومقارنة مع الفترة نفسها من سنة 2014، فقد بلغت تجمعات دعم المقاصة بالنسبة إلى المواد نفسها 16.631 مليون درهم. وإلى حدود متم شهر نونبر 2015، بلغ دعم استهلاك غاز البوطان ما يعادل 7.214 مليون درهم، مقابل 12.963 مليون